العراقيون توافقوا على الإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني وآليات العمل والتحضير له وبناء عراق المستقبل

البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي

بغداد / المدى

حصلت (المدى) على نسخة من البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني الذي عقد في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة خلال الفترة من ١٩-٢١ تشرين الثاني وفيما يلي نص البيان:

البيان الختامي للاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي

الدائرة الصحفية / وزارة الخارجية

البيان الختامي

للاجتماع التحضيري

لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي

القاهرة ١٩-٢١/١١/٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي / القاهرة ١٩-٢١/١١/٢٠٠٥,

انعقد في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة الاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي خلال الفترة من ١٩-٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٥، بمشاركة القوى السياسية العراقية من مختلف مكونات الشعب العراقي، وذلك تلبية لدعوة من السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية.

افتتح أعمال المؤتمر فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، وفخامة الرئيس جلال الطالباني رئيس جمهورية العراق، والدكتور إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء العراقي، والسيد عبد العزيز بلخادم وزير الدولة الممثل الشخصي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئيس القمة العربية، والسيد أشرف قاضي الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق.

كما حضر الجلسة الافتتاحية السادة وزراء الخارجية العرب أعضاء اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق ووزير خارجية الجمهورية اللبنانية، والدكتور مصطفى عثمان إسماعيل مستشار رئيس جمهورية السودان، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وممثل اتحاد المغرب العربي، وممثل جمهورية موريتانيا الإسلامية، ووزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وممثل وزير خارجية جمهورية تركيا، وسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والمندوبون الدائمون لدى الجامعة العربية، وعدد من سفراء الدول الأجنبية المرتبطة بمذكرات تفاهم مع الجامعة العربية، وممثل الاتحاد الأوروبي، وممثلون عن منظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

تدارس المشاركون الإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي وآليات العمل والتحضير له في المرحلة المقبلة لبناء عراق المستقبل وبعد انتهاء ممارسات وسياسات النظام السابق المُدانة، وأظهرت مداخلات المشاركين والمشاورات والحوارات التي جرت في جلسات عمل الاجتماع توافقاً في الرأي على النقاط التالية:

١- الترحيب بمبادرة جامعة الدول العربية لعقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي، وتأكيد حرص الجميع على توفير أفضل الظروف لعقد هذا المؤتمر ونجاحه.

٢- الالتزام بوحدة العراق وسيادته وحريته واستقلاله وعدم السماح بالتدخل في شؤونه الداخلية، واحترام إرادة الشعب العراقي وخياراته الديمقراطية في إطار التعددية والاتحادية وحقه في تقرير مستقبله بنفسه.

٣- إن الشعب العراقي يتطلع إلى اليوم الذي يتم فيه خروج القوات الأجنبية من العراق وبناء قواته المسلحة والأمنية ويحظى فيه بالأمن والاستقرار، والتخلص من الإرهاب الذي يطول العراقيين والبنية التحتية العراقية ويدمر الثروات الوطنية وأجهزة الدولة.

٤- مع أن المقاومة حق مشروع للشعوب كافة، بيد أن الإرهاب لا يُمثل مقاومة مشروعة، عليه نُدين الإرهاب وأعمال العنف والقتل والخطف التي تستهدف المواطنين العراقيين والمؤسسات الإنسانية والمدنية والحكومية والثروة الوطنية ودور العبادة ونطالب بالتصدي له فوراً.

٥- إدانة التكفير للشعب العراقي لأنه يتعارض مع تعاليم الإسلام السمحة التي تُحرم تكفير المسلم لأخيه المسلم، والعمل على إشاعة القيم الإسلامية التي تدعو إلى التآخي والتسامح وترسيخ الوحدة الوطنية.

٦- الدعوة إلى الإفراج عن كل المعتقلين الأبرياء الذين لم يدانوا أمام القضاء، والتحقيق في دعاوى التعذيب ومحاسبة المقصرين ومرتكبي هذه الأعمال، والإيقاف الفوري لعمليات الدهم العشوائية والاعتقالات بدون أمر قضائي موثق.

٧- المطالبة بانسحاب القوات الأجنبية وفق جدول زمني، وذلك بوضع برنامج وطني فوري لإعادة بناء القوات المسلحة تدريباً وإعداداً وتسليحاً على أسس سليمة تمكنها من حماية حدوده ومن السيطرة على الوضع الأمني وضمان أمن المواطن والوطن وإنهاء العمليات الإرهابية مع الأخذ في الاعتبار ما جاء في هذا الشأن في قراري مجلس الأمن رقمي ١٥٤٦/٢٠٠٤، و١٦٣٧/,٢٠٠٥

٨- احترام موقف جميع أطياف الشعب العراقي، وعدم إعاقة العملية السياسية والمشاركة الواسعة في الانتخابات المقبلة

والاحتكام إلى صناديق الاقتراع واحترام رأي الشعب العراقي في اختيار ممثليه.

كما دعا المشاركون الدول العربية الشقيقة إلى دعم العراق في مختلف المجالات وعلى رأسها ما يلي:

١- التعجيل بإلغاء الديون المستحقة على العراق أو تخفيضها تمشياً مع قرار نادي باريس وقرارات جامعة الدول العربية.

٢- المساهمة في تدريب وتأهيل الكوادر العراقية في مختلف قطاعات الدولة.

٣- تعزيز التواجد الدبلوماسي العربي في العراق مع ضمان توفير الحماية الأمنية اللازمة للبعثات الدبلوماسية العربية.

٤- تقديم المساعدات الإنسانية، والقيام بدورٍ فعال في عملية إعادة الإعمار في العراق.

٥- المساعدة في ضبط الحدود لمنع المتسللين.

وفي ضوء المناقشات والمداخلات تم تشكيل مجموعتي عمل: الأولى معنية بالإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي أدارها معالي السيد عبد العزيز بلخادم، والثانية معنية بإجراءات بناء الثقة أدارها معالي الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، حيث تم التوصل إلى ما يلي:

أولاً: يُعقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي خلال الأسبوع الأخير من شهر شباط أو في الأسبوع الأول من آذار ٢٠٠٦ في بغداد.

ثانياً: مشروع جدول أعمال المؤتمر والذي يتضمن المحاور التالية:

١- توسيع العملية السياسية لتشمل جميع القوى على أساس تبني النهج الديمقراطي.

٢- وحدة العراق واستقلاله وسيادته ووضع برنامج لإنهاء مهمة القوة متعددة الجنسية.

٣- الوضع الأمني.

٤- المساواة في المواطنة (الحقوق والواجبات).

٥- مجالات الدعم المطلوبة لإنجاح عملية الوفاق الوطني.

٦- الديون وإعادة إعمار العراق.

ثالثاً: تحديد معايير المشاركة في المؤتمر على النحو التالي:

١- ضمان التمثيل المتوازن والشامل للقوى والأحزاب السياسية العراقية الممثلة لمكونات الشعب العراقي كافة بما فيها العشائر، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني والمرأة.

٢- الالتزام بالحوار والنهج الديمقراطي ونبذ العنف، والاستعداد للمشاركة في العملية السياسية.

٣- الالتزام بالسعي نحو تحقيق أهداف العملية السياسية بالوسائل السلمية واحترام وجهات النظر المختلفة.

رابعاً: تشكيل لجنة مُصغرة لمتابعة الإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي تُدعى "لجنة المتابعة والإعداد" من القوى السياسية في العراق بمشاركة جامعة الدول العربية بالتعاون مع الأمم المتحدة.

خامساً: إقرار عدد من إجراءات بناء الثقة خلال المرحلة المقبلة من بينها الإجراءات العملية التالية:

١- الابتعاد عن تبادل الاتهامات، ودعوة وسائل الإعلام العراقية والعربية للعمل على التقريب بين أطياف الشعب العراقي.

٢- عدم استخدام المنابر الدينية والسياسية والإعلامية للتحريض على الكراهية والفُرقة.

٣- العمل على توفير المناخ المناسب لإجراء عملية الانتخابات القادمة بصورة حرة وشفافة.

٤- إيجاد صيغة عملية لعمل لقاءات منتظمة بين القوى السياسية والأطياف العراقية لتهيئة المناخ لتحقيق الوفاق الوطني العراقي.

٥- ضرورة مراجعة وضع المعتقلين في أسرع وقت ممكن وإطلاق سراح من لم تثبت تهمته ووقف عمليات الدهم إلا بأمر قضائي موثق وإشاعة جو من الأمن والطمأنينة.

وقد أيد المجتمعون كفاح الشعب الفلسطيني وحقه العادل والمشروع في إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وفي الختام يُعرب المشاركون عن الشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية رئيساً وحكومةً وشعباً على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، ويشيدون بالكلمات الضافية لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك ولفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وكذلك التعبير عن تقديرهم للدور الذي قامت به اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق، كما يعرب المشاركون عن تقديرهم للجهود التي بذلها الأمين العام لجامعة الدول العربية لعقد هذا الاجتماع والنتائج التي أسفر عنها والكلمة المهمة التي ألقاها في افتتاح الاجتماع التحضيري، وتقديرهم للدور الذي قامت به الأمم المتحدة في دعم هذا الجهد.

كما عبرت الجامعة العربية عن تقديرها لجهود معالي هوشيار زيباري ومساعديه في وزارة الخارجية العراقية على التعاون الذي قدموه في الإعداد لهذا الاجتماع.

يوم عراقي

ابتزاز اصحاب المولدات

في الوقت الذي ادى فيه تذبذب التيار الكهربائي، واتساع ساعات القطع المبرمج اليومي، المبرمج وغير المبرمج إلى انتشار ظاهرة المولدات الخاصة في الشوارع والساحات والازقة الفرعية، مما شكل معالجة نسبية وعاملاً مساعداً، بالاخص بالنسبة لابنائنا الطلبة في مواسمهم الدراسية، فان هذا "العامل المساعد" تحول إلى "عامل ابتزاز حقيقي" للمواطنين بالاخص من ذوي الدخول المحدودة.

لقد ارتفع سعر "الامبير" الواحد من الكهرباء "غير الوطنية" "كهرباء القطاع الخاص" من ثلاثة آلاف دينار إلى سبعة آلاف دينار في اغلبية المناطق، بذرائع عدم توفر الوقود.

ورافق ذلك، تقليص ساعات تشغيل المولدات، حتى ان بعض اصحاب المولدات الخاصة الذين "ابتزوا" المواطنين بذريعة ان التيار الكهربائي سوف يستمر من الساعة الثانية عشرة ظهراً حتى الساعة السادسة صباحاً بين انقطاعات (الكهرباء الوطنية) لم يوفوا بذلك الا إلى الساعة الواحدة ليلاً فقط، مما يشكل نكولاً وخرقاً لتعهدات اصحاب المولدات من جهة والاهم من جهة اخرى، ترك ابنائنا الطلبة في حيرة ومعاناة، وهم يحاولون اكمال واجباتهم الدراسية في ظلمات لا ينيرها احياناً إلا شموع تنذر بالانطفاء بين لحظة واخرى.

محمود التحافي

هذا الواقع، وفي ظل عدم استمرار التيار الكهربائي الحكومي بشكل منتظم، وكثرة انقطاعاته، يستلزم من الجهات الحكومية ذات العلاقة، تشكيل فرق اشراف ومراقبة ميدانية، وفرض اسعار موحدة "لتيارات" المولدات الخاصة، بالاخص انها تستخدم الاملاك العامة من دون ايجار.

الصناعة تحدد المعوقات التي تقف بوجه القطاع الصناعي المختلط

بغداد / هشام الركابي

حدد وكيل وزارة الصناعة لشؤون التنمية والاستثمار عادل كريم أحمد مشاكل التمويل والكهرباء وفتح حدود الدولة أمام السلع الاجنبية وتقليص دعم الدولة كأربع مشاكل رئيسية تواجه القطاع الصناعي المختلط في العراق.

وقال في اجتماع موسع نظمته الوزارة مع عشرين شركة من شركات القطاع المختلط أن الصناعي العراقي يجب أن يعي حقيقة التغير الجوهري الذي طرأ على الاقتصاد العراقي وأن يتوقف عن التفكير والعمل بنظريات الاقتصاد العراقي القديم التي تتخذ من الدولة مالكا وموجهاً لكل العمليات الاقتصادية.

مؤكداً أن دور الوزارة في المراحل القادمة يجب ان لا يزيد عن أن يكون دوراً توجيهياً وان المستقبل الاقتصادي هو للقطاع الخاص والمختلط منوهاً بان المشاكل السياسية والامنية التي تشغل الدولة حالياً يجب أن لاتكون عاملاً لاصابتنا بالاحباط والملل.

واستمع الى عدد من المقترحات والحلول لبعض المشاكل التي يواجهها القطاع والتي تمثل ابرزها بضرورة اجراء تغييرات في بعض القوانين وتسجيل العلامات التجارية النافذة حالياً لتكون أكثر مرونة بما يسمح بتسجيل العلامات التجارية للشركات العالمية الكبرى لما لهذا الاجراء من اثار ايجابية تتمثل باستقطاب المستثمرين العالميين والشركات الكبرى.

كما عبر عدد من المدراء المفوضين ورؤساء المجالس الادارية لتلك الشركات عن رغبتهم لتحديد دور القطاع العام في هذه الشركات تمهيدا الى شركات قطاع خاص للتخلص من الضغوط التي تشكل احيانا عائقا في العمل.

كما دعا اخرين الى وضع انظمة موحدة لكل الشركات تحدد من قبل الوزارة لتلافي الضغوط التي يمارسها العاملون في هذا القطاع والتي يمثل الجانب الامني المتردي أحد اسبابها الرئيسية.

وعن بعض المشاكل التي يواجهها القطاع اقترح عدد من ممثلي الشركات ان تقدم الدولة اسنادها لهذا القطاع عن طريق منحهم القروض بفوائد ميسرة ووضع الية مع وزارة التجارة للموازنة بين الواردات وما هو موجود من انتاج محلي ووطني وخرج اللقاء بعدد من التوصيات كان من أبرزها تشكيل لجنة برئاسة وكيل وعضوية رؤساء مجالس الادارة والمدراء المفوضين وبعض المتخصصين لغرض وضع تصور مستقبلي لشركات القطاع المختلط ورسم سياسة اقتصادية مرنة لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم.

من اسهم في استفحال ظاهرة تهريب الأغنام العراقية..؟

واسط / جبار بجاي

يعاني العراق من استنزاف كبير وهدر في الثروات الوطنية منذ التاسع من نيسان أبريل ٢٠٠٣ حتى الآن، فمن تدمير بنيته التحتية إلى عمليات السلب والنهب التي طالت المصارف والبنوك والمتاحف، امتدادا إلى عمليات تهريب النفط وسرقة المليارات من الدولارات وصولا إلى تهريب الثروة الحيوانية.

ظاهرة تهريب الأغنام العراقية أصبحت أمرا بالغ الخطورة ألقت بظلالها على حياة المواطن العراقي بعد أن ارتفعت أسعار اللحوم من جانب ومن الجانب الآخر زادت أسعار المنتجات المحلية الجلدية منها والصوفية.

وعزا مصدر غير حكومي استفحال هذه الظاهرة إلى الانفلات الأمني وعدم السيطرة على الحدود.

وقال أنها أصبحت خطرة جديدا تهدد اقتصاد العراق من الثروة الحيوانية المهمة.

وقال ناجي ناصر شكبان أحد الوسطاء في تجارة الأغنام بمدينة الكوت في محافظة واسط أن انفتاح الحدود في أعقاب سقوط النظام السابق وعدم وجود رقابة على المنافذ الحدودية كان السبب المباشر الذي شجع المهربين في ممارسة عملياتهم بتصدير أعداد هائلة من الأغنام والماشية العراقية إلى دول الجوار.

واضاف: هكذا بدأت أسواق الماشية في بغداد والمحافظات تفقد رصيدها من هذه الثروة بينما تصاعدت أسعارها بشكل كبير.

وتشير تقارير منظمة الزراعة العالمية إلى أن نسبة الأغنام والماشية التي تم تهريبها بعد الحرب من العراق إلى البلدان المجاورة وبالذات إيران وتركيا وسوريا والسعودية بلغت نحو ٤٠٪ من مجموع الثروة الحيوانية العراقية.

ويشتهر العراق ومنذ سنوات طويلة بثروات حيوانية غنية ومساحات من العشب والمراعي الخضر أسهمت في تنمية موارده الحيوانية من الأغنام والماشية التي تعد مصدرا أساسيا مهما من مصادر قوت الشعب اليومية.

ويشير آخر إحصاء للثروة الحيوانية في العراق اجري عام ٢٠٠١ إلى وجود (٦) ملايين رأس غنم و (٧٤٣) ألف رأس من الماعز و(مليون) و(٤٦) ألف رأس من الأبقار و(١٢٠) ألف رأس من الجاموس و (٧٧٨١) رأساً من الإبل.

وقال شكبان: الأغنام العراقية والماشية عموما تتميز بمواصفات عالية الجودة، لذا أصبحت سببا مهما في تعرضها للتهريب إلى دول الجوار التي وجدت أن لحومها أكثر جودة وغنى من لحوم ماشيتها.

واستطرد: ان ظاهرة التهريب قد نشطت مؤخرا ولاسيما بعد سقوط النظام السابق وانفلات أمن الحدود العراقية التي صارت مسرحا للعابثين وطريق مرور سريعاً للمهربين والمتسللين إلى العراق لكي يجدوا فرصتهم الكبيرة في ممارسة عمليات النهب العلني لثروات العراق.

وحذر الحكومة من أن تبقي حدود العراق على هذه الحالة دون أن تتخذ الأجهزة الرسمية أية إجراءات وقائية فاعلة.

وقال أن ظاهرة تهريب الماشية أدت بشكل مباشر إلى ارتفاع أسعار اللحوم الحمر.. حتى وصل سعر البقرة الواحدة من (٥٠٠) ألف دينار إلى مليون ونصف المليون دينار ورأس الغنم من (٤٠)ألف دينار إلى (١٥٠) و (٢٥٠) ألف دينار.وهذا ما ساعد في وصول كيلوجرام اللحم إلى ثمانية آلاف دينار بعد أن كان بثلاثة آلاف دينار.

واشار إلى أن عمليات التهريب تتم من قبل مجموعات من التجار الكبار والسماسرة الذين يقومون بجمع الماشية والحبوب والأعلاف من مختلف محافظات القطر وتحميلها في سيارات كبيرة بغية تهريبها إلى البلدان المجاورة.

واوضح أن هؤلاء استغلوا حالة الانفلات الأمني وارتفاع أسعارها في تلك الدول على حساب حاجة البلد من هذه الثروة ضاربين عرض الحائط المؤسسات الرقابية والأمنية التي غضت النظر عن هذه العمليات.

وقال أثير قاسم طبيب بيطري: أن قضية تهريب المواشي ترتبط بشكل أساسي بنوعية الثروة الحيوانية العراقية وبشكل خاص الأغنام..

واضاف: تعتبر الأغنام العراقية من النوعيات المفضلة في الكثير من البلدان العربية والأجنبية لما تتميز به من لحوم شهية ذات السعرات الحرارية العالية فضلا عن خلوها من الأمراض وهذا ما يؤكده تقرير منظمة الزراعة العالمية الصادر في نيسان ٢٠٠٤ وتابع: هناك اكثر من (١٢) نوعا من الأغنام في العالم ويضم العراق(١١) نوعا منها وهذا ما جعل دول الجوار تقبل على اللحوم العراقية وتفضلها عن غيرها.. الأمر الذي شجع التجار إلى ممارسة عمليات السمسرة والمتاجرة الرخيصة على حساب الاقتصاد الوطني العراقي، وقال: هؤلاء راحوا يلجأون إلى استخدام طرق رخيصة واستغلال الفلاحين والمربين بغية سلبهم مواشيهم وأغنامهم وتهريبها إلى الخارج.

واستطرد: أن الظروف المناخية للعراق وخصوبة أراضيه ساعدت على انتشار المراعي والتي ساعدت بدورها في تنمية الثروة الحيوانية فيه.

هناك حقيقة موضوعية يؤكد مفادها شاكر خلف (أحد المربين) قائلاً: أن مستوى الإنتاج الزراعي لهذا الموسم والمواسم السابقة كان السبب المباشر في هلاك المراعي وتعرضها لظاهرة التصحر نتيجة شحة مياه الري وضعف معدلات الإنتاج مما انعكس على الثروة الحيوانية.

واضاف: الجانب الأمني له تأثيرات أيضا في هذه العملية وقال: صار المربون يجدون في عمليات البيع إلى قسم من التجار والسماسرة أسلوباً افضل لهم خاصة أن الأسعار جيدة.

يشير الطبيب البيطري أثير: أن الثروة الحيوانية في العراق يتهددها (١٢٠) مرضاً مشتركاً بين الحيوان والإنسان.. ويأتي في مقدمتها مرض السل الرئوي والتهاب الكبد الفيروسي والأكياس المائية والحمى النزفية إضافة إلى أمراض الحمى القلاعية وغيرها..

وقال: نتيجة للوضع الأمني وضعف الرقابة الصحية البيطرية فان الثروة الحيوانية لا تخضع للفحص الصحي البيطري مما شجع البعض على ممارسة عمليات التهريب إلى الخارج.

وطالب بتوجيه عناية الأجهزة الرقابية وحراس الحدود لضرورة رصد التجار والمهربين الذين يمارسون عمليات السلب والنهب لثروتنا الوطنية..

وقال من المفترض أن يكون هناك تنسيق مع دول الجوار لمنع دخول الماشية العراقية إليها مع التأكيد على أهمية التثقيف للفلاحين والمربين حول مخاطر هذه الظاهرة من اجل كبح جماحها قبل أن تستفحل وتفتك بالثروة الحيوانية العراقية كليا.